العدد (2167) السنة الثامنة - الثلاثاء (21) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

## مبادرة بارزاني المجْهَضَة، ودعوة الطالباني: (٢)

# علاوي والمعارضة الملتبسة..

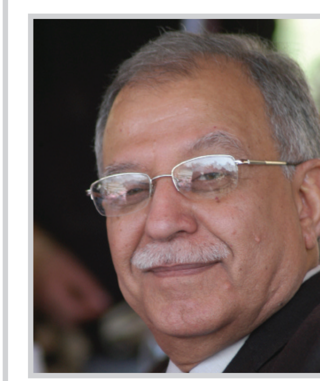

■ بقلم: فخري كريم

**يشير الاستقطاب السياسي الحالي إلى طرفين معنيين بالأزمة ومسؤولين عن استمرارها وتصعيدها بين آونة وأخرى، وهما دولة القانون التي تقود الحكومة وائتلاف العراقية التي تتمثل فيها بالدرجة الثانية، كما أن التراشق بعناصر الأزمة يدور بين قطبيها، المالكي وعلاوي.**

لا يمكن البحث في أسباب الأزمة السياسية المتفاقمة في البلاد ومظاهرها، في جانبيها الحكومي والشعبي، بالتركيز فقط على الخلل الجدي المرضي للأداء الحكومي وعلى المفاهيم الخاطئة التي يجري الاستناد إليها في قيادة الحكومة والدولة، دون الكشف عن الخلل الذي تعاني منه والتعويقات المعرضة لها من داخل الحكومة ومن المشاركين الأساسيين فيها، والمشاركين مع أطرافها في العملية السياسية نفسها.. إضافة (وهذه الإضافة قد تكون في لب المشكلة وجوهرها) إلى أن المشكلة بالأساس هي مشكلة بنيوية لها صلة بأخطاء أساسات العمل، وهي أخطاء من المؤسف أنها اتخذت طابعا دستوريا وتشريعيا.

يشير الاستقطاب السياسي الحالي إلى طرفين معنيين بالأزمة ومسؤولين عن استمرارها وتصعيدها بين آونة وأخرى، وهما دولة القانون التي تقود الحكومة وائتلاف العراقية التي تتمثل فيها بالدرجة الثانية، كما أن التراشق بعناصر الأزمة يدور بين قطبيها، المالكي وعلاوي.

وفي هذه المواجهة، تُغيّب أو يجري التمويه على المضامين الجوهرية للصراع، ويُكتفى أحياناً بالتعرض الجانبي لبعضها، مع أن الالتباس يظل ملازماً لها.

إن غياب الشراكة الحقيقية بين فرقاء الحكومة، مع ما يتداعى عن هذا الغياب، من انفراد وهيمنة وإقصاء وتعثر، يمكن أن تساق يومياً، لكن ما يجري تسليط الأضواء عليه غالباً لا يعالج الخلل في المشاركة، وإنما يكرس المطالبة باحتكارٍ مقابل لمركز القرار دون مسوغ دستوري، بل يضفي، بتأكيد هذه المطالبة التي تتخذ طابع نزوع مثير للشكوك، الشرعية على آليات الانفراد والاستئثار بمراكز القرار في مواجهة التهديد المستمر بكسر التوازن وضعضعة العملية السياسية والإبقاء على الأزمة وتغذيتها.

وإذا أخذنا بالاعتبار، على سبيل المثال، الإشكالية المتعلقة بالمجلس الوطني للسياسات العليا، والمطالبة المشروعة للعراقية بالإيفاء به كاستحقاق أكدت الالتزام به مبادرة بارزاني بالإطار العام، فان أحداً من القادة المشاركين في اجتماعات المبادرة لم يوافق على مفهوم قادة العراقية لطبيعة المجلس وصلاحياته والتفاصيل التي تجعل من المسؤول عنه، سواء اتخذ صفة رئيس أو أمين عام، "رئيساً للرؤساء" و"مركزاً قيادياً" آخر فوق الرئاسات الثلاث الدستورية في البلاد. كما لم يكن مقبولاً بصفة عامة التعامل مع هذا المجلس، وهو مؤقت لدورة واحدة، فُصّل على قياس الدكتور علاوي، إرضاءً له ولكتلته، ومحاولة لمشاركته من هذا الموقع في العمل القيادي الحكومي بهدف إغنائه بما يستطيع، وخلق توازن "نفسي" يجنب العملية السياسية ما يؤدي إلى توتيرها دون أساس موضوعي.

وتظل هذه الإشكالية قابلة للحل، إذا ما عولجت مصادر الأزمة الشائكة، وجرى التفاهم بين المتحاورين ببالونات الاختبار المكشوفة، حول القضايا الأساسية التي تثير الشكوك والهواجس، وتؤدي إلى مزيد من محاولات الانفراد والتحكم، ما دام كل طرف يرى في الآخر، "مشروع عدو كامن متربص". ينتظر الفرصة المواتيّة للانقضاض على السلطة والانفراد بها.

ولهذه الشكوك والهواجس أساس، تكشف عنه وتؤكده العراقية جهاراً وتطويه مضمرا، في ما تعبر عنه من توجهات ومطالب لا يؤدي بالنسبة لبعضها سوى إلى مزيد من أضعاف مواقفها والطعن بمصداقيتها وإثارة الالتباس في هويتها الحقيقية.

فـ"الهوية الوطنية" التي أعلنها ائتلاف العراقية في الحملة الانتخابية، لم تصمد طويلاً أمام الاستحقاقات الانتخابية، وحتى في المباحثات القيادية التي جرت في إطار مبادرة الرئيس بارزاني، إذ تكشف بوضوح عن تمثيلها بامتياز لطائفة بعينها، وهو ما يضعها في دائرة المحاصصة الطائفية التي تبدي امتعاضها منها ورفضها اللفظي له، كنهج وخيار وسياسات وتكوينات واستقطاب. إن توزيع المسؤوليات في المواقع السيادية والوزارات، والمطالبات المتعلقة بـ"التوازن الطائفي" والمناهج الدراسية وغيرها لا يحتاج إلى جدل عقيم حولها باعتبارها تشويها وتعريضًا، فليس في إيرادها شيء من ذلك.

وتبرز في هذا السياق الاتهامات للآخر بالخضوع للأجنبي ورسم سياساته بوحي من مصالحه، والمقصود بالأجنبي إيران وليس غيرها، وهنا لا أريد تزكية احد من الارتباط أو الميل أو الانتساب لهذا الأجنبي. وتُكال التهم بدور إيران في ممارسة الضغط على الأطراف الشيعية بالانخراط في الحكومة ودفعها لخيارات معينة دون غيرها. لكن السيد علاوي إذ يردد ذلك دوماً، باعتباره "عيباً وطنياً ومثلبةً"، يرفض التوقف عند الدور الخارجي الذي خضعت له العراقية في "تكوينها"، وهو ما فضحه وزير الخارجية التركي، معتبراً إياه انجازاً وليس مثلبةً، حين أشار إلى أن العراقية، كما أصبحت عليه "صنع" في بيته وليس في مكان آخر. ولن أورد هنا، أدواراً عربيةً ممتدة من المحيط إلى الخليج، مروراً بقطر والسعودية والأردن وسوريا ومصر وغيرها من الدول العربية، لان هذه البلدان "شقيقة" ومن حقها التصرف ببلدنا دون حرج، ما دمنا نتجنب التدخل في شؤونها الداخلية.! فهل أن تركيا هي دولة "شقيقة" أيضاً لا يطال التعامل معها، ما يطال التعامل مع إيران.؟

**"الهوية الوطنية" التي أعلنها ائتلاف العراقية في الحملة الانتخابية، لم تصمد طويلاً أمام الاستحقاقات الانتخابية، وحتى في المباحثات القيادية التي جرت في إطار مبادرة الرئيس بارزاني، إذ تكشف بوضوح عن تمثيلها بامتياز لطائفة بعينها، وهو ما يضعها في دائرة المحاصصة الطائفية**

وللتدخل الخارجي أوجه أخرى، تحدث عنها فاعلون في العراقية، اختاروا الانسلاخ عنها، لانهم اكتشفوا أن عناصر من رجال الأعمال المرتبطين بالأجهزة المخابراتية العربية والإقليمية كانت لهم دالةٌ في تشكيل ائتلاف العراقية وتمويلها "بالنيابة" وما زالوا يمارسون ذات الدور حتى الآن، ومن ذلك إجراء اصطفافات جديدة تؤدي إلى المزيد من الانسلاخات المعلنة والمضمرة في كيان ائتلاف العراقية، ومنها ما يهدف إلى عزل إياد علاوي وإقصائه عن دوره القيادي، بعد أن امّن الجميع مواقع لهم في قوام الدولة.

وإذا تجاوزنا هذا كله، يبقى السؤال المحير، الذي يثير الشكوك والالتباس العميق، حول الهوية السياسية الفكرية للدكتور علاوي والعراقية، وما هي علاقتهما بالبعث، وأين هي الخطوط الفاصلة بينهم. وأنا أريد التأكيد هنا بان علاوي قد انفصل عن البعث منذ ثلاثة عقود ونيف، وأشك في أن أياً من البعثين، الصدامي أو الآخر يقبل بإعادته إلى صفوف البعث، دون أن أسقط من الحساب، في الحياة السياسية احتمالات التعاون أو التنسيق بين هذا الطرف أو ذاك، كما تفعل الحكومة مثلاً حيناً، تضع عشرات البعثيين المشمولين بالاجتثاث في اخطر المراكز الأمنية والعسكرية.

وإذا لم تكن هوية العراقية تنطوي على تعاطف مع البعث، وإذا لم يكن قياديوها على علاقة بالبعث، واغلبهم من الإسلاميين المنسلخين عن تنظيماتهم الإخوانية أو ما يشبهها، فلماذا تظل المطالبة المتكررة على مختلف المستويات بإلغاء أي إجراء ضد أزلام النظام السابق، دون استثناء احد كما يعلن البعض، واعتبار التخلي عن المساءلة والعدالة بأقرب وقت شرطاً ملزماً لتطبيع الوضع؟ وهنا لابد من التأكيد على ضرورة اتخاذ كل ما من شأنه إنهاء الملاحقات ضد المواطنين ممن وجدوا أنفسهم على مقربة من النظام أو في إطار البعث، بدوافع مختلفة غير الإيمان أو القناعة والانحياز، وقد وجدوا في إسقاط الدكتاتورية أملاً في الخلاص من الكوارث التي لاحقتهم طوال عقود تسلط الاستبداد والأنظمة الدكتاتورية على مقدرات العراق ومقدراتهم الإنسانية. لكن مثل هذا الموقف لا يحول جهة سياسية إلى ممثل للبعث ومطالبٍ بإنهاء أي مساءلة عنه وأعضائه.

إن التوجه لتصحيح مسار العملية السياسية، وإرساء الأسس الكفيلة باستكمال الدولة المدنية المبنية على قاعدة دولة المؤسسات والقانون والعدالة والمساواة، دولة المواطنة الكفيلة بإنهاء "حجر" الطائفية والمحاصصة الذميمة، تتطلب تصحيح مسارات القوى المعنية بهذا التوجه، وإزالة الالتباس وخلط الأوراق بينها وبين القوى المتربصة بالنظام الديمقراطي.. إن ما نريده لتلك القوى وحتى تكون مقنعة في ما تتبناه من تلك الشعارات هو نزوع ايجابي يحقق لنا القامة الوطنية والإنسانية التي يستحقها شعبنا بعد طول معاناة.

في أساس هذا تبدو العراقية مطالبة بأن تنهي أي التباس حول "هويتها" عابرة الطوائف، وانحيازها الى النهج الذي يفضي الى بناء علاقات في إطار الدولة الديمقراطية وتداول السلطة وفقاً لآلياتها، ورفض أي دعوات توحي بالرغبة في استبدال هيمنة بغيرها وانفراد ببديل مشابه ونزوع نحو تسلط وإقصاءٍ للآخر بدعوى الاستحقاق.

وفي مثل هذه المساعي والحلول نكون قد توفرنا على حلول مرحلية لعبور مرحلي للأزمة.. فيما يتطلب الأفق عملا حثيثا ومخلصا ومسؤولا للنظر إلى المستقبل وتهيئة المستلزمات التشريعية والقانونية التي تجعل العبور إلى ذلك المستقبل متحررا من الأزمات التي نصادفها الآن والتي نتفنن أيضا في صنعها.

إن المستقبل مسؤولية قد تكون أخطر من معالجة مطبات الراهن، إذا لم يكن التداخل بين الاثنين هو تداخل جوهري وبنيوي.

**إذا تجاوزنا هذا كله، يبقى السؤال المحير، الذي يثير الشكوك والالتباس العميق، حول الهوية السياسية الفكرية للدكتور علاوي والعراقية، وما هي علاقتهما بالبعث، وأين هي الخطوط الفاصلة بينهم. وأنا أريد التأكيد هنا بان علاوي قد انفصل عن البعث منذ ثلاثة عقود ونيف، وأشك في أن أياً من البعثين، الصدامي أو الآخر يقبل بإعادته إلى صفوف البعث**

## إيقاف فتيل الحرب الإعلامية والرئيس متفائل بنجاح اللقاء الأول

# طاولة طالباني تؤجل "السياسات" وحقائب الأمن بانتظار صلح علاوي والمالكي

اجتماع قيادات سياسية في منزل الرئيس طالباني أمس

□ بغداد/ المدى

أفضى الاجتماع الذي عقد أمس بمقر رئيس الجمهورية إلى تأكيد استكمال الحوارات بين الفرقاء السياسيين والعمل على تقريب وجهات النظر بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية.

وقال رئيس الجمهورية عقب انتهاء الاجتماع إن الحوارات كانت ناجحة وتم الاتفاق على عقد اجتماع خاص للاتفاق بشكل نهائي للخلافات الحاصلة.

وقال طالباني للصحفيين انه تم الاتفاق على إيقاف الحملات الإعلامية بين طرفي الخلاف وتم الاتفاق بالأغلبية على استكمال مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني.

وأضاف طالباني أن الاجتماع كان مهما حيث أبدى الجميع ضرورة حسم القضايا العالقة. وتابع: "الفرقاء السياسيون أكدوا ضرورة التسريع بتجهيز القوات الأمنية بالأسلحة والمعدات اللازمة لكي تنهض بالملف الأمني بشكل كامل حين خروج القوات الاميركية من البلاد".

وقالت مصادر سياسية موثوقة للمدى إن أطراف النزاع السياسي اتفقوا مؤقتا على تأجيل الملفات الخلافية، ومن بينها مجلس السياسات والوزارات الأمنية والموقف من الانسحاب الاميركي، إلى حين أن تنتهي لجنة خاصة من حوارات مشتركة بين الفرقاء والتوصل إلى خلاصات بشأن الخلافات.

اجتماع الكتل السياسية الخاص بحلحلة الأزمة السياسية وسبل تفعيل ورقة أربيل شهد غياب رئيس القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر.

وحضر الاجتماع كل من رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم والقيادي في المجلس عادل عبد المهدي وبعض أعضاء وقادة القائمة العراقية من بينهم صالح المطلك ورافع العيساوي وآخرون من مختلف الكتل السياسية". يذكر أن الاجتماع يأتي على خلفية ما تشهده الساحة السياسية من خلافات بين بعض الكتل خاصة بين قائمتي ائتلاف دولة القانون والعراقية إذ شهدت العلاقة بينهما توترا على خلفية مواقف سياسية لزعيمي القائمتين نوري المالكي وإياد علاوي.

وكان زعيم القائمة العراقية إياد علاوي قد شن مؤخرا، هجوما لاذعا على رئيس الحكومة نوري المالكي، مشيراً إلى أنه وصل إلى دفة الحكم بدعم خارجي، في حين وصف عناصر حزب الدعوة الذي يقوده بأنهم "خفافيش ظلام"، محذرا من سياسة تكميم الأفواه والدكتاتورية الجديدة.

بينما رفع ائتلاف المالكي دعوى قضائية ضد علاوي متهمين إياه باستخدام أوصاف كان النظام العراقي السابق يستخدمها ضد حزب الدعوة.

وكان اتفاق أربيل المبني على مبادرة رئيس إقليم كردستان قد مهد الطريق لتشكيل حكومة الشراكة الوطنية بعد مفاوضات شاقة بين الكتل السياسية.

لكن ما تزال الخلافات قائمة بشأن الوزارات الأمنية الشاغرة التي يتولاها المالكي بالوكالة، فضلا عن المجلس الوطني لسياسات الإستراتيجية الذي لم ير النور بعد رغم أنه كان أحد أهم ركائز اتفاق أربيل.

وبخصوص غياب علاوي الذي اعتذر عن حضور الاجتماع، علق زعيم الكتلة العراقية البيضاء بالقول ان اعتذار رئيس القائمة العراقية عن حضور اجتماع قادة الكتل السياسية استنكاف منه، مؤكدا أن "هروب" علاوي في وقت الأزمات مستمد من العهد الملكي وهو مشاكسة لا تليق بسياسي مسؤول عن ٨٢ نائبا، محذرا الطبقة السياسية الحاكمة في العراق من جيل شبابي جديد سيحل محلها لفشلها في تقديم شيء للشعب العراقي.

وقال العلوي إن "عدم حضور رئيس القائمة العراقية إياد علاوي لاجتماع قادة الكتل السياسية، أمس الاثنين، قد يفسر بالاستنكاف، وهذه رسالة سيتلقاها الطرف الآخر بسرعة"، مشيرا إلى أن "الطرف الثاني قد لا يحضر هو الآخر ردا على استنكاف علاوي، مما يعني بان الاجتماع كتب له الفشل".

ونقلت وكالة أنباء السومرية نيوز عن العلوي أن "سفر علاوي إلى لندن وطريقة هروبه عند الأزمات استمدها من العهد الملكي عندما كان يذهب رئيس الوزراء نوري السعيد أو السياسي العراقي إلى هناك تخلصا من مواجهة خصمه"، معتبرا أن "لندن كانت قادرة على حل مشاكل السياسيين العراقيين آنذاك، لكن الأمر قد تغير الآن".

وأكد رئيس الكتلة البيضاء المنشقة عن القائمة العراقية أنه "من المفترض بعلاوي أن لا يلجأ إلى هذا الأسلوب حتى لا يعتبر مشاكسا، كونه مسؤولا عن ٨٢ نائبا في البرلمان"، مشددا على ضرورة "حضور علاوي الاجتماع وعدم الهروب بأسلوب المشاكس".

وأضاف العلوي أنه "كان الأحرى بعلاوي عندما يشعر بعدم جدوى الحوارات، إرسال بيان إلى راعي الاجتماع والرأي العام يذكر فيه أن الاجتماعات السابقة لم تؤد إلى نتيجة، وهو لا يدخل في اجتماع آخر بلا جدوى"، مشيرا إلى أن "سفر علاوي وانتداب بديلا له ليس بالعمل السياسي ولا يليق بزعيم سياسي".

وعن مجلس السياسات العليا، جدد عضو التحالف الوطني عن ائتلاف دولة القانون حسن السنيد استحالة الموافقة على التصويت في مجلس النواب للمجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية".

وقال "إننا ملتزمون بكل التوافقات التي وقعنا عليها لكن الذي يعطل سير العملية التوافقية هو الخروج عن هذه التوافقات والمطالبة باستحقاقات أخرى".

وأضاف السنيد إن "القائمة العراقية طالبت باستحقاقات خارج التوافقات وإذا فتحنا هذا الباب فان التحالف الوطني لديه استحقاقات أخرى". وأوضح أن "العراقية تطالب بان يكون إقرار المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية من خلال التصويت عليه في مجلس النواب".

وأكد السنيد أن "هذه النقطة (التصويت)، الجميع يجمع على أنها غير موجودة في التوافق. وقد أضيفت مؤخرا وهي إحدى العقد التي لا يمكن تلبيتها والإخوة في العراقية يعلمون أن هذه النقطة غير متوافق عليها".

وأوضح أن "التحالف الوطني مستقر سياسيا وان هناك لقاءات ثنائية وانسجاما وتقاربا بين جميع مكونات التحالف الوطني ولا نشعر بأي أزمة داخل التحالف".

وأشار السنيد إلى انه "تم تحديد الهيئة السياسية للتحالف والتي اجتمعت أمس في منزل إبراهيم الجعفري لوضع اطر التحرك للمرحلة المقبلة، مضيفاً أن "ما نقدمه لجولة المحادثات الجديدة هو الدعوة إلى الالتزام الحرفي بتوافقات أربيل وعدم إضافة أي بند لها".

## الصدر يحذر طهران من أي اعتداء حتى لو استهدف الأميركيين

# خبراء: ٤ أساليب لتدخل إيران في العراق

□ بغداد/ خاص

كشف خبراء إستراتيجيون أن لدى إيران أساليب مختلفة تستخدمها لتأمين وجودها وتحقيق أهدافها في العراق، كما أشار الخبراء إلى وجود أربعة مستويات من التدخل الإيراني في البلاد، وما تؤول إليه تلك المستويات على المنطقة بصورة متعمقة. فيما رفض زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر أي تدخل إيراني في العراق حتى وان كان استهدافا للمنشآت الاميركية في العراق.

الخبير الستراتيجي رياض العامري قال إن النقاش المتعلق بالدور الإيراني في العراق، في العواصم الغربية وبصورة أكبر من العواصم العربية.

وأضاف أن الهدف من هذه الإستراتيجية هو ضمان ألا يشكّل العراق تهديدا لأمن إيران بأي شكل من الأشكال، أو ألا يتم التلاعب به بحيث يصبح خطرا على إيران.

وأشار إلى أن إيران تخشى أيضا "أن يواصل العراق الجديد إتباع سياسة معادية لإيران." وعليه، من الضروري جدا لإيران حماية هذه المصالح الإقليمية عن طريق الحفاظ على وجودها في العراق، علاوة على ذلك، يرسل وجود إيران في العراق رسالة واضحة إلى الولايات المتحدة بأنها فشلت في إقامة نظام موال لأمريكا في بغداد، كما يؤكد الحقيقة القائلة إن "مبدأ تغيير الأنظمة السياسية في السياسة الخارجية الأمريكية قد فشل".

ولفت الخبير إلى وجود المستويات الأربعة للتدخل الإيراني في العراق والتي تتركز على العلاقات مع القادة الدينيين، والعلاقات مع المسؤولين الحكوميين، إضافة إلى علاقاتها مع المجموعات المسلحة، كما العلاقات الاقتصادية لها دور كبير في هذا الوجود.

إلى ذلك رفض زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر أي اعتداء إيراني على العراق ولو كان يستهدف الاحتلال الامريكي بحسب قوله. وقال في معرض رده على استفتاء قدمه أتباعه حول تصريحات للسفير الإيراني بان إيران سترد على العراق في حال تعرضها إلى قصف اميركي: "لن نسمح بذلك ولو كان المستهدف المحتل.. كما إننا لن نسمح أيضا بجعل العراق قاعدة لقصف إيران".

في هذه الأثناء قال وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس إن الهجمات الأخيرة التي أدت إلى مقتل جنود أميركيين في العراق تتحمل مسؤوليتها جماعات شيعية متطرفة وليس تنظيم القاعدة، مضيفا أن إيران تزود تلك الجماعات بأسلحة متطورة وفاعلة.

وأعرب غيتس في مقابلة مع شبكة (CNN) الاميركية الإخبارية عن قلقه من النفوذ الإيراني في العراق، معربا عن اعتقاده بأن رئيس الحكومة نوري المالكي بدأ بالتعامل بشكل جدي مع هذه الجماعات.

وأكد غيتس أن واشنطن وبغداد اتخذتا إجراءات لاحتواء التهديد الذي تشكله هذه الجماعات، من دون الإدلاء بمزيد من التفاصيل بهذا الصدد.

من جهته أكد النائب عن القائمة العراقية عجيل الياور بأن تدخل النظام الإيراني في العراق عن طريق ميليشيات عسكرية تتبع له أصبح أمرا لا يخفى على أحد.

وقال الياور إن ما يؤكد ذلك عثور قوات الأمن العراقية من حين لآخر على أسلحة مصنوعة في إيران، وهو ما يعتبر خرقاً لسيادة العراق لا يمكن القبول به. وأوضح الياور بأن، هناك دولاً أخرى تسعى كذلك للعب دور مؤثر في العراق، عقب إقرار منهج الديمقراطية والتعددية الحزبية في البلاد منذ عام ٢٠٠٣.

في المقابل أشارت العديد من التقارير التي تصدر عن مؤسسات بحثية مختصة بشأن الخليج العربي ودول الشرق الأوسط إلى أن الإيرانيين يتعاطون مع الوضع في منطقة الخليج بكلّياته وجزئياته في آن معا، بالكليات كونه يتصل بالأمن القومي لإيران ودورها على الساحة الإقليمية كدولة كبرى بحجمها الجغرافي والسياسي والسكّاني وقدراتها العسكرية وثرواتها الطبيعية وغيرها، وبالجزئيات كونها تقع على حدود مجموعة من الدول العربية وغير العربية من تركمانستان وأذربيجان على بحر قزوين إلى أرمينيا وتركيا شمالا، إلى العراق ودول الخليج غربا وجنوبا وباكستان وأفغانستان شرقا.

غير أن العراق من بين هذه الدول يحتلّ مرتبة بارزة وكبيرة في الاهتمام الإيراني نظرا إلى ما بين البلدين من ترابط يكاد يكون عضويا، وخصوصا بعد سقوط نظام صدام حسين الذي شنّ حربا على إيران دامت نحو ثماني سنوات بُعيد انتصار ثورتها على الشاه محمد رضا بهلوي، وخسر فيها الإيرانيون والعراقيون الملايين من البشر.

لكنّ إيران ما كادت ترتاح من نظام صدام، حتى وجدت نفسها في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وقوى التحالف الدولي التي اجتاحت العراق وأسقطت النظام وسيطرت عسكريا على كل الأراضي العراقية في ظلّ تزايد حجم الوجود العسكري الغربي في منطقة الخليج عموما، الأمر الذي ولّد خشية لدى الإيرانيين من أن يكون إسقاط صدام مقدمة لحرب دولية على بلادهم بذريعة الملفّ النووي وغيره.

وبعد كل التطورات التي تلاحقت والمفاوضات التي جرت بينهم وبين الأميركيين في بغداد وفي عواصم أخرى، يشعر الإيرانيون بأنهم يملكون زمام المبادرة في أي شأن يبحث معهم في شأن العراق، وخصوصا أنّ الحكومة العراقية القائمة ما كانت لتبصر النور لولا مباركتهم مع السوريين لها، بحيث أن دمشق وطهران باتتا شريكتين في الوضع العراقي الذي يشكل عمقا حيويا واستراتيجيا لهما.

وقد تعزّز موقعهما في العراق بعد الاتفاق الذي حصل بينهما وبين تركيا، والذي انفتح على فكرة إنشاء مجلس تعاون يضمّ هذه الدول الثلاث ولبنان والأردن والعراق، بعد أن يكون نظامه قد استقرّ.

وفيما يراقب الإيرانيون ما سيكون عليه التزام الرئيس الأميركي باراك أوباما سحب القوات الأميركية من العراق في نهاية السنة الجارية، فإنّهم يستمرّون في إقامة أمتن العلاقات مع العراق.